لتجس يحتاج لاحل ذكاته والمتوحش مشترك وكتابي بكتابي لانه اخف وتارك التسمية عمدا خلافا للشافعي وهو مخالف للاجماع قبله كما بسطه في الزيلعي فانه نسيا حل خلافا لمالك وان ذكر بدله اسما غير الله فان وصل بلا عطف كره لتعلقه باسم الله تقبل من فلان او مني ومنه ليسم الله محمد رسول الله بالرفع لعدم العطف فيكون مبتدا لكن يكره للوصل صورة ولو بالجر او النصب حرم وكره قيل هذا اذا عرف النحو والا وجوابه لا يعتبر لانه لا يخرج بل يحرم خطأ بالعطف لعدم الصرف كما افاده بقوله وان عطفه حرم نحو باسم الله واسم فلان او فلان لانه اهل به لغير الله قال عليه السلام موطنان لا اذكر فيهما عند العطاس وعند الذبح فان فصل صورة وحكما كالدعاء قبل الاضجاع والدعاء قبل التسمية او بعد الذبح لا بأس به لعدم القران اصلا والشرط في التسمية هو الذكر الخالص عن شوب الدعاء وغيره فلا يحل بقول اللهم اغفر لي لانه دعاء وسؤال وكذا الحمد لله عند الذبح خلافا لمحمد يريد ان التسمية فرض حتى لو عطس عند الذبح فقال الحمد لله لا يحل في الاصح لعدم قصد التسمية جلالا لخطبة حبيبه قلت ينبغي حمله على ما اذا نوى والا لا يوفق بينه وبين ما مر في الجمعة فتامل والمستحب ان يقول بسم الله الكبير بلا واو ذكره بها لانه يقطع قول التسمية كما عزاه الزيلعي للحلواني وقال قبله والنية اول المتصل من النبي صلى الله عليه وسلم بالواو ولو سمى ولم يحضره النية صح بخلاف ما لو قصد بها التبرك في ابتداء الفعل ونوى بها امرا اخر فانه لا يصح فلا تحل كما لو قال الله اكبر واراد به متابعة المؤذن فانه لا يصير شارعا في الصلاة بذا ذكره وفيها وتشترط التسمية من الذابح حالة الذبح او الرمي لصيد او الارسال وكذا وضع الحديد لمحل الوحشي ان لم يتعد من طلبه كما سيجيء والمستحب ذبح عقب التسمية قبل ان يحل الجلس حتى لو امضى ساعتين احدهما فوق الاخرى ومذبحه واحدة بتسمية واحدة حل خلافا لمالك بحمله على التعاقب لان الذبح يتعدد فتعد التسمية تركها

الزيلعي

الزيلعي من الصيد ولو سمى في الذبح ثم اشتغل بأكل او شرب ثم ذبح ان طال وقطع الغداء حرم والا لا وحد الطول ما يستكثره الناظر وحد السنة ينقطع العفو بذا زيلعي وجب بالجر على الابل في اسفل العنق وكره ذبحها والحكم في بقر وغنم عكسه فندب ذبحها وكره نحرها لترك السنة وسنه مالزم ولا بد من ذبح صيد مستأنس لان ذكاة الاضطرار اما يصار اليها عند العجز عن ذكاة الاختيار وكفى جرح نعم كبقر وغنم توحش فجرح كصيد او تعذر ذبحه كان تردى في بير او نداء صال حتى لو قتله المصول عليه حل وفي الهداية بقرة تعشرت ولا دين فادخل رأسها فيه وذبح الولد وان قتل حل ونقل المصنف عن المغني ان الصحيح انه لا يحل وان تعذر لانه صيد صار في يده واشرف على الهلاك وضاق الوقت على الذبح او لم يحل الذبح كذبحه حل في رواية وفي منظومة النسفي ان الجنين مذبح بحكم ذبح امه لم يتذك بذكاة امه فخذف المصنف وقالا ان تم خلقه اكل لقوله صلى الله عليه وسلم ذكاة الجنين ذكاة امه وحمل الامام على التشبيه اي كذكاة امه يدل انه لو ذكاه بالنصب وليس فيه ذبح الام اضاعة الولد لعدم التيقن بحياته ولا يحل ما ند او تاب يصيد بنابه فجرح نحو البعير او مخلب يصيد بمخلبه او ظفره فجرح نحو الحمامة من سبع بان لذي ناب من السبع كل مختطف منتهب جارح قاتل عادة اعتبر بان لذي مخلب ولذا الحمر الوحشية وهي صفارد وثاب الارنب واحدها حسرة والحمر الاهلية بخلاف الوحشية ما بينا وبينها حلال والبغل الذي امه حماره فلو امه بقره اكل اتفاقا ولو فرسا فكامه والخيل وعندهما وعند الشافعي يحل وقيل ان ابا حنيفة رجع عن حرمته قبل موته بثلاثة ايام وعليه الفتوى بحر وهداية ولا بأس بلحمها على الاوجه والضبع والثعلب لان لهما نابين وعند الثلاثة يحل والسلحفاة بريه وبحريه والغراب الابقع الذي يأكل الجيف لانه ملحق بالحدأة قالوا المحرم قتال والخبيث هو ما تستخبثه الطباع السليمة والهدهد يقتل نهر غراب النسر جمعه غرفان

٢ حل وان جرحه او غير محل البحر ان لم يتيد ولم يتحصن

Copyright King Saud University